NDI
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

1717 Massachusetts Avenue N.W.
Fifth Floor
Washington, D.C. 20036
(202) 328-3136 Fax: (202) 939-3166
E-Mail: demos@ndi.org
Home Page: http://www.ndi.org

مسودة
البيان الأولي لوفد المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية لرقابة انتخابات 27 إبريل 1997م البرلمانية في الجمهورية اليمنية

يُسعد الوفد الرقابي على الانتخابات المتعدد الجنسيات الذي نظم من قبل المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية في أن يعرض بيانه الأولي بخصوص انتخابات 27 إبريل 1997م البرلمانية في الجمهورية اليمنية. وحتى الآن لم يتم إشهار النتائج النهائية للانتخابات بموجب قانون الانتخابات اليمني والمعهد سيستمر في مراقبة العملية كما سيصدر عن المعهد تقرير شامل في وقت لاحق. لقد أتى الوفد ليشهد الانتخابات وليعبر عن دعم المجتمع الدولي لانتخابات ديمقراطية وليوفر للمجتمع الدولي تقريراً موضوعياً. وقد قام الوفد بتأدية عمله طبقاً للأعراف الخاصة بالمراقبة الدولية على الانتخابات ووفقاً للقانون اليمني ويدرك الوفد بأن شعب هذا البلد هو الذي يتحتم عليه في النهاية الحكم على نوعية ومميزة هذه الانتخابات.

I . الخلاصة

رأى وفد المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية بأن الانتخابات خطوة إيجابية أخرى إلى الأمام في طريق التنمية الديمقراطية لليمن وقد لاحظ الآتي :

- التزام العديد من الناخبين والناخبات اليمنيين الذين خرجوا بأعداد كبيرة في طوابير انتظار طويلة وقطعوا مسافات طويلة بالأقدام للإدلاء بأصواتهم .

- هناك رغبة متزايدة في دعم العملية الانتخابية كما هو مبرهن من خلال تمسك مسؤلي الانتخابات ، ممثلي الأحزاب وأكثر من 15 ألف مراقب محلي .

- كانت عملية الاقتراع عموماً سلمية ومنظمة برغم وجود بعض العوائق السياسية والهيكلية – مقاطعة الحزب الاشتراكي اليمني للانتخابات ، والتوترات

المتبقية بعد صراع 1994م ، والدرجة العالية من الأمية - إلا أن يوم الانتخابات بذاته سار على نحو رائع.

- كانت المشاركة المرتفعة للنساء كناخبات وكعاملات في الانتخابات مقارنة بانتخابات عام 1993م مشجعة إلا أن عدد النساء كمرشحات يظل متدنياً وهناك حاجة الى عمل الكثير لضمان توفر مشاركة متساوية للمرأة في الحياة العامة .

- أبدى اليمنيون رغبة قوية في التمسك بالمعايير والأسس الانتخابية الدولية كما أن هنالك تحسينات أدخلت منذ الانتخابات البرلمانية الأولى في عام 93م رغم انه لا تزال هناك العديد من أوجه القصور في العملية الانتخابية وقد عكس الوفد عدد من التوصيات حول هذه المسائل وقضايا أخرى.

- يجب أن ينظر إلى القضايا ذات العلاقة بانتخابات 27 إبريل في إطار سياسي أوسع . في حين أن هذا الوفد لم يتمكن من مراجعة العملية التي على أساسها أختار المرشحون المشاركة أو الانسحاب من الانتخابات إلا أن المعهد أوفد في وقت سابق فريق لتقييم البيئة الانتخابية قبل الانتخابات وأصدر تقريراً في 23 مارس عكست فيه نتائج التقييم التي يمكن الاستفادة منها في إعداد التقرير النهائي للمعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية الذي سيتطرق إلى الإطار السياسي والقانوني للانتخابات وعلميات القيد والتسجيل وإجراءات الاقتراع ومراجعة الطعون الانتخابية ومسائل أخرى لها علاقة بالعملية الانتخابية .

II. الوفد والعمل المناط به

رأس وفدنا المكون من 34 عضواً السيد / تشستر أتكنز عضو الكونجرس الأمريكي سابقاً ورئيسة الانتخابات سابقاً في ترينداد وتوباقو السيده/جويسلن لوكس كما ضم الوفد عدد من كبار الشخصيات من مسئولين حكوميين وأحزاب سياسية وخبراء انتخابات وقادة مدنيين وخبراء بشئون المنطقة ونشطين ديمقراطيين من [13] بلداً في أمريكا الشمالية ، أوروبا ، الكاريبي ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وقد قابل الوفد في اليمن أعضاء اللجنة العليا للانتخابات وقادة كافة الأحزاب السياسية ومسئولين حكوميين رفيعي المستوى بما فيهم الرئيس الفريق/علي عبد الله صالح.

وصل الوفد في تاريخ 23 إبريل وتم توزيع أعضاء الوفد الى 20 فريقاً ونشرهم في مختلف أنحاء البلد بعد يومين من الجلسات التوضيحية التي عقدت في صنعاء. وقد قامت فرق الوفد

في كل من العاصمة ومناطق تواجدها بمقابلة مسئولي الانتخابات والأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات المحليين وبعد مشاهدة عمليات الاقتراع والفرز والجدولة في العديد من المراكز الاقتراعية في مختلف أنحاء البلد عاد الوفد وأجتمع مرة أخرى في صنعاء يوم الثلاثاء لمراجعة وتقييم نتائج كل فريق. وقد زارت هذه المجموعات 160 مركز اقتراع في 64 دائرة انتخابية في 11 محافظة.

ظل المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية على اتصال منتظم مع كافة الأحزاب السياسية بما فيها تلك التي قررت عدم المشاركة في الانتخابات وأيضاً مع المنظمات الرئيسية اليمنية غير الحزبية المهتمة بمتابعة ومراقبة سير العملية الانتخابية بما فيها المعهد العربي الديمقراطي ولجنة رقابة الانتخابات. وقد تبادل المعهد المعلومات ونسق عملية نشر مراقبيه مع (السكرتارية المشتركة للمساعدة الانتخابية - JEAS) بهدف عمل تغطية كاملة لعملية الاقتراع كما تواصل المعهد مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ومع المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات (IFES) التي قدمت مساعدة فنية للجنة العليا للانتخابات.

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية العمل في اليمن قبل انتخابات عام 1993م وظل المعهد يراقب البيئة الانتخابية بصورة مستمرة منذ منتصف 1996م وقد قام المعهد بإجراء برامج تدريبية لمراقبي الانتخابات من الأحزاب السياسية كجزء من برنامج متواصل مع كافة الأحزاب السياسية كما دعم المعهد برامج التثقيف المدني للمعهد العربي الديمقراطي وجهوده في تدريب ونشر أكثر من 11 ألف مراقب للانتخابات

III. النتائج والملاحظات

من المؤسف أن تعرضت الانتخابات لاعمال عنف أدت الى وفاة إحدى عشرة شخصاً. هذه الحوادث والتي هي بالأساس قد لاتكون مرتبطة بالانتخابات قد ألقت بظلالها على يوم الاقتراع الذي سار سلمياً بصورة عامة. وقد أثرت العوامل القبلية بشكل كبير على السياسية في اليمن وعلى ما يبدو فإن يوم الانتخابات أعطى الفرصة لبروز بعض النزاعات القبلية. تلك النزاعات المحلية كانت السبب الاساسي في معظم اعمال العنف والعداءات المميته.

أعلن الحزب الاشتراكي اليمني الذي يعد تاريخياً الحزب الاكبر في المحافظات الجنوبية مقاطعة الانتخابات وانضم الى هذه الدعوة عدة أحزاب صغيرة. وكانت المقاطعة عموماً سلمية ولم تتدخل قوات الأمن الحكومية في المسيرات التي نظمها الحزب سواءً في حضرموت أو في أبين ولم يكن واضحاً مدى تأثير تلك المقاطعة على الانتخابات لكن ربما قد تكون أسهمت في قلة إقبال الناخبين في المحافظات الجنوبية.

تواجد رجال الأمن في زيهم العسكري وكذلك بلباسهم المدني بأعداد أكبر أحياناً وبصورة لاداعي لها حول مراكز الاقتراع والفرز وفي الوقت نفسه لابد الاشارة الى المساهمة الكبيرة لقوات الأمن في تسهيل العملية الانتخابية بطرق عديدة بما فيها تنظيم الدخول الى مراكز الاقتراع وتجنب مزيداً من أعمال العنف وعليه يتعين العمل على تقوية المؤسسات المدنية مستقبلاً من أجل تخفيف الاعتماد على الجيش في انتخابات مستقبلية.

وقد عبر الناخبون اليمنيون للوفد عن إقتناعهم بأنهم يمارسون حقهم في اختيار ممثليهم كما أن مسئولي الانتخابات كانوا متمسكين بتأدية عملهم بحرية ووضوح على مختلف المستويات كما التقى الوفد ممثلين عن المرشحين والأحزاب السياسية وأكثر من 15الف مراقباً مستقلاً يقومون بمراقبة الانتخابات وعكست هذه الجهود الرغبة القوية لدى اليمنيين في الإسهام والدفع بعمليتهم الديمقراطية إلى الأمام.

ولابد من الاشارة الى سرية الاقتراع قد تمت بنسبة كبيرة مقارنة بعام 1993م وذلك نتيجة لتبني إجراءات إدارية جديدة وقد شكل استخدام الرموز الانتخابية للمرشحين على استمارات التصويت تحسناً في سلامة الاقتراع لعدد كبير من الناخبين الغير قادرين على القراءة. إلا أنة لابد من بذل المزيد من الجهود في تثقيف الناخبين الأميين حول كيفية التأشير على استمارات الاقتراع

IV. مشاركة المرأة

لعبت المرأة دوراً كبيراً في هذه الانتخابات وهذه ظاهرة فريدة من نوعها في منطقة شبة الجزيرة العربية. وقد لاحظ الوفد المشاركة النشطة للنساء في إدارة العملية الانتخابية وكمرشحات وممثلات عن مرشحين ومراقبات للعملية الانتخابية وكناخبات أيضاً. في عام 1993م شكلت المرأة 19٪ من نسبة الناخبين المسجلين في اليمن وقفزت إلى 30٪ تقريبا في عام 1997م وقد ساهم في تزايد هذا المعدل الجهود المكثفة للجنة العليا للانتخابات والأحزاب السياسية والمعهد العربي الديمقراطي في الوصول إلى المرأة وتثقيفها.

وقد كانت نسبة إقبال النساء في بعض عواصم المحافظات عالية مقارنة بالرجال. ومع ذلك لابد من الإشارة إلى أنة في عدد كبير من المراكز الانتخابية وخصوصاً في القرى الريفية لم تتوافر صناديق اقتراع خاصة بالناخبات وفي مراكز اقتراع أخرى كان هناك تدني ملحوظ وإقبال ضعيف للناخبات وغياب كامل في مراكز اخرى. كما أشار المراقبون الى الصعوبات التي حالت دون وصول النساء إلى مراكز الاقتراع وعدم تمكنهن من المشاركة. إن

استمرارية إدخال التحسينات عامل حيوي إذا كانت اليمن تسعى إلى ضمان مكانة متساوية للنساء في الحياة العامة وبلورة إمكانيتها الديمقراطية بصورة كاملة .

V. التوصيات

يطرح الوفد التوصيات الآتية بروح من التعاون الدولي وفي ظل وجود العديد من الجوانب الإيجابية للعملية الانتخابية .

اعتبارات عامة

1- **تمكين العاملين في الانتخابات من المشاركة في الاقتراع :** يجب وضع إجراء يسمح لعشرات آلاف من اليمنيين بالتصويت في مراكز الاقتراع وهؤلاء هم الذين سيشاركون في انتخابات مستقبلية كعاملين في مراكز الاقتراع وكممثلين لأحزاب سياسية وكمراقبي انتخابات وكمسئولي أمن في مراكز الاقتراع.

2- **تحسين أو ضاع الناخبين الأميين :** يجب إجراء المزيد من برامج التثقيف للناخبين وبرامج محو الأمية من أجل إعداداً الناخبين الأميين إعداد أفضل لضمان سرية الاقتراع.

3- **توسيع مشاركة المرأة :** يجب استمرار البرامج الناجحة الخاصة بتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد الانتخابات إضافة إلى ضرورة اتخاذ خطوات لتسهيل وصول المرأة إلى المراكز الانتخابية وتوفير مراكز اقتراع للنساءفي مواقع مناسبة.

4- **تخفيف حدة النزاع :** يجب اتخاذ خطوات من قبل القادة السياسيين والمدنيين لوضع إستراتيجيات تساعد على تخفيف احتمالات وقوع أعمال عنف في انتخابات مستقبلية .

اعتبارات فنية

5- **تمديد فترة التقويم الانتخابي :** يجب تمديد الفترة الانتخابية كي يكون هناك وقت كافي لاصدار بطاقات التصويت وفحصها مسبقاً من قبل المرشحين قبل توزيعها ويحدد

التاريخ النهائي لانسحاب المرشحين في فترة ثلاثين يوم قبل يوم الاقتراع لكي يتسنى ضمان دقة وصحة استمارات التصويت. كما يجب تقديم طلبات الترشيح خلال وقت كاف من يوم الانتخابات مما يعطي المرشح فترة زمنية كافية لتقييم جدوى طلب ترشيحه.

6- **تحسين سجل الناخبين** : يجب وضع سجل مبسط للناخبين يضمن عدم حرمان الناخبين حقهم الشرعي في الإقتراع وهذا سيخفف من الإرباك والمشاكل التي قد تنجم يوم الانتخابات بسبب تنوع قوائم الناخبين والتي أدت إلى رد بعض الناخبين من مراكز الاقتراع .

7- **تعجيل عملية فرز وجدولة النتائج** : يجب تنفيذ إجراءات خاصة بتعجيل نتائج الفرز والجدولة بما يساعد على سرعة التعامل مع المسائل الخاصة بصحة استمارات التصويت وحل الخلافات الأخرى بين مسئولي الانتخابات وممثلي الأحزاب كما يجب أن يعطي مسئولي الانتخابات والمعنيين بالعملية الانتخابية اهتماماً جدياً نحو تعديل قانون الانتخابات ليضمن فرز الاستمارات في مراكز الاقتراع. تلك الاجراءات ستقلص الفترة الزمنية والمخاطر التي تهدد سلامة صناديق الاقتراع الناجمة عن عملية نقل الصناديق من مراكز الاقتراع إلى مراكز الفرز .

8- **تحسين الإجراءات** : يجب إدخال مزيد من التحسينات على الإطار القانوني والمزيد من برامج التدريب لمسئولي الانتخابات بهدف إزالة أو تخفيف الصعوبات الإدارية التي حدثت يوم الانتخابات والتخلص من احتمال تواجد أشخاص يمارسون تأثيرات غير ملائمة على الناخبين. ومن القضايا التي يجب التطرق إليها هي التصويت من قبل أشخاص أسماؤهم موجودة في قوائم الناخبين ولكنهم لا يمتلكون بطاقات انتخابية وقضايا الطعون حول شخصية الناخب والعمر والشروط الأخرى التي يتعين توفرها في الناخب والمسائل ذات العلاقة بصحة استمارات التصويت وتحديد أولئك الذين يجب أن يسمح لهم بالتواجد أثناء عمليات فرز وجدولة الأصوات.

VII. الخاتمة

في الوقت الذي لم تستكمل فيه حتى الآن الجدولة النهائية وإشهار النتائج النهائية والبت قضائياً بالطعون إلا أن انتخابات 27 إبريل البرلمانية تبدو في هذه اللحظة خطوة إلى الأمام في نهج اليمن الديمقراطي ونحن نقدر بأن الانتخابات إنما هي وجه وأحد لعملية تنمية

سياسية أكثر تشعباً وتعقيداً وفي نفس الوقت لا نريد من العالم أن يتغاضى أو يغفل عن الإنجازات الكبيرة ذات الصلة بالانتخابات اليمنية أجريت هذا الأسبوع وقد مثلت هذه التجربة سابقة على درجة عالية من الاهمية تعكس نماء الوعي الانتخابي والسياسي لدى العديد من الفئات من مسئولي الحكومة والأحزاب السياسية والمجموعات المدنية وكذا لدى ملايين من الرجال والنساء الذين شاركوا كناخبين كما أن هنالك اهتمام متزايد بالتفاصيل القانونية وهناك إتجاه متنامي بأهمية تحمل قدر من المساءلة العامة والتزام واضحة بالشفافية من قبل المؤسسات العامة ونشوء ثقافة من الحس المدني. هناك الكثير مما يجب عمله من قبل اليمنيين من أجل تعزيز مؤسساتهم السياسية إذا كان للديمقراطية أن تنمو وتزدهر في هذا البلد وعليه فإن المجلس التشريعي الوطني سيكون بحاجة إلى أن يتحمل النصيب الأكبر في إدارة دفة الحكم كما يجب العمل على إنشاء المجالس المحلية على أسس ديمقراطية .

يأمل الوفد في أن ينتهز القادة السياسيون اليمنيون الفرصة بما فيهم أولئك الذين لم يشاركوا في انتخابات هذا الأسبوع وذلك من أجل استمرار حوار سياسي وبالتالي الوصول الى توافق حول إجماع بشأن الإطار السياسي لليمن والمعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية مثله مثل العديد من منظمات المجتمع الدولي يلتزم بدعم مثل هذه الجهود.